

القصار في لقاء خاص مع «اللواء» كشف عن خطة غير مسبوقة؛

لوقف الشحن الطائفي والمذهبي وتشكيل حكومة تواكب احتياجات المرحلة

كتب المحرر الاقتصادي:

نارياً ما لم يزل رجل أعمال لبناني المور الذي لمعه عدنان القصار، منذ البداية كان واضحاً أن الرجل الذي يقضي على زمام الأمور في لبني المواجه لكثرة الصق في الجامعة اللبنانية (سابقاً) قريب حديقة الصناعات، الذي تشغله غزوة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت ورجل لبنان، سيكون له شأن كبير في الحياة الاقتصادية والعامه على لبنان، وفي الشأن السياسي، ذلك أن الرجل الذي كان على صلات قوية بكل القوى السياسية والكيان الذين تعاقبوا على الحكم كان حريصاً، ولا يزال على الاحتفاظ بصاحبه من العمل السياسي المباشر، ونجح بمايتار بل أن يبني بكل الواقع القابلية التي شغلها عن

السياسة، نجح بذلك، خلافاً لسواء، وتمكّن من أن يصي القصار وأن يصي لبنان.

لم يُحسب القصار الذي بلغ العالمة على خاتمة أحد، اخرون سببوا عليه، حتى كتفاً تقدّم في المناسب وعلم المال والثروة بدأ أنه يتنقش مواقع بات الوطن الصغير يضيّق بها، طمع نجمة عربياً وأوروبياً، حتى، امسى رقماً مهما في عالم المال والأعمال لا يمكن تجاوزه.

عند بدايات الأزمة الاقتصادية المستجدة في لبنان ٢٠١١ - ٢٠١٣، باهر القصار ومن مؤقته كرئيس للهيئات الاقتصادية بقيادة الحزب الثو الآخر لإنقاذ الاقتصاد من مخاطر الانزلاق فرغ مع الهيئات الاقتصادية الصوت والتعجير في أكثر من مناسبة، داعياً السياسيين إلى التقاعص والحذر لإنقاذ لبنان وإنقاذ الاقتصاد.

«اللواء» القصار، القدر رئيس الهدايا الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار وحاورته حول المستودات الاقتصادية وخطة عمل الهيئات لواجبة الأزمة، كما ولقت منه على وضع القطاع المصرفي اللبناني، وكان الحوار التالي:

تباطؤ الاقتصادي

عن توصيف الاقتصادي للاقتصاد اللبناني في الموجة السابقة للركود، أم الإقراض قال القصار: «توصيف الأول الذي أرى في الواقع فقد أخذ الاقتصاد اللبناني منذ بدء استخدام التجديبات السياسية في البلد عام ٢٠١٠ يتسجل تباطؤ في معدلات النمو التي بلغت ٢٠١٠ عام ٤.٤%، عام ٢٠١١ نحو ٢.٤% عام ٢٠١٢، فيما سجل لبنان تباطؤ عند ٢.٨% عام ٢٠١٣، وهو ٢٤ عام ٢٠١٢، ١٣ عام الحالي ٢٠١٣، حيث لبني خطية خفيفة من استمرار الإقراض التي عطلت على الاقتصاد في لبنان، واستمرار تعجز تشكيل الحكومة الجديدة، وبماضج، ومع أشداً لا تزال بعيدين عن الركود والانهياب،

لكن العمل المتواضع للنمو لا يمكن البناء عليه، فالتحديات الاقتصادية والتوفير فرص العمل والاحتياجات مع استمرار الضغوط، لا سيما مع اعتماد نظامي الائتلاف العام الجاري وتضاعف المديونية العامة للدولة، بالزمن مع معدل التضخم لا يقل عن ٥.٥%، ولذا أطلقنا الصرخة عالية في مؤتمر الهيئات الاقتصادية في لبنان، خلال شهر حزيران الماضي، وهاجتها بوقف التمارسات والممارسات والقرآن جميع الفرقاء السياسيين والتزام بعد، بعيداً من الحذر من التدهور الحاصل في الاقتصاد، خصوصاً أن لا تزال قادرين على العودة إلى المسار الاقتصادي في النمو فيما لو توافرت الأجواء السياسية والاقتصادية المناسبة.

تحرك الهيئات

ومما أُنشج تحرك الهيئات الاقتصادية التي ستقوم واجهة الإقتصاد الاقتصادية في لبنان والى الأمام خطة تحرك جديدة، كما لم نعد نحول تحركنا جزءاً انداز لبنانية البلد والاقتصاد، ورجو أن تكون رسالتنا قد وصلت إلى

جميع المسؤولين والسياسيين، وأن يتجاوبوا مع الحاجة الملحة لحماية لبنان من تزيان البركان الهائج من حولنا، بالعودة إلى سياسة الشايق، والاستمرار بتشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها وتسرع وقت معن لوقف التدهور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية.

وسيتكون الصرخة العالي لخرداتها في الأزمات المالية، خصوصاً بعد الأضرار الأمتدة والخسارة والتراجع الأمتد حصل في الصناعة الجيوبية لعجلة بيروت، فسنح لا يقل بعرضها لبناني وتحولها إلى مواطن لبناني وتحولها إلى فرق عملة للمصائب السياسية والاقتصادية.

وتحسب تعكف حالياً على تخصيص خطة تحرك جديدة وغير مسبوقة لتشكيل جهة وطنية عرضية بمثابة جمع الناس ومخالفات الهيئات والقطاعات والاحتمادات والأوساط المالية والاقتصادية المدني لنضع يدنا بيد الهيئات الاقتصادية اللبنانية لحماية المسؤولين وعامة الفزاة السياسيين والزمام مسؤولياتهم الوطنية لحماية



رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار

صنارها الطبيعي» وعن تقييمه لآداء القطاع المصرفي، ومما إذا تجاوز القطاع المحاصل اعلامية الصهيونية هذه قال: رغم الظروف التشغيلية الصعبة محملاً والمخضرة في المنفعة فإن القطاع المصرفي اللبناني يسجل أداء جيداً نسبياً، مقارنة مع غيره من القطاعات، وكذلك أداء المصارف العربية والدولية.»

وخلال لقاءه مع «اللواء» الاقتصادي عدنان القصار، تحدث عن تقييمه لآداء القطاع المصرفي اللبناني اليوم الملائم من وقت مضى بفضل الملاءمة والالتزام بأعلى المعايير المصرفية الدولية السليمة، في جانب القدرة المرافعة في العمل في ظل الظروف الصعبة، والاتكاز على السياسات المحافظة القادرة على تقليص المخاطر وحؤول التحديات إلى فرص بنّاءة.

وعن التطورات لإنقاذ الهيئات الاقتصادية، أجاب رئيس الهيئات الاقتصادية «المطلوب العُدرة الأولى عود الجميع إلى كشف الدولة والأساس الدستورية والاستمرار بقوة بإعلان بعدد سياسات الشايق والتخلي، وبذل أقصى الجهود لتشكيل حكومة بالسرعة الممكنة تضع نصب أعينها توفير متطلبات عيش الطمينة لمواطن من الأمن والاستقرار، وتعمل على وضع خطة إنقاذ اقتصادي تواكب احتياجات المرحلة.»

وقبل انهم في هذه المرحلة الدقيقة أن تتشكل الحكومة الجديدة، وافت معن تقديراً للتطلّع في عمل المؤسسات العامة، وللحد من دون تردد خطة إنقاذ الاقتصادية للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وتخطي مجموعة الإجراءات التي نتجت عن الأزمات صدمه إيجابية تطعن لدى المستثمرين والشباب، وقد يتنازل النشاط المصرفي بطبيعة